جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
القاهرة

الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق
الواقع والآفاق – دراسة قانونية مقارنة

رسالة لنيل درجة الماجستير في القانون التجاري

مقدمة من الباحث
علي شهاب احمد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذة الدكتورة/ سميحة مصطفى القليوبي — رئيساً
أستاذة القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمود مختار بريري — عضواً
أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد إبراهيم عبيد — مشرفاً وعضواً
أستاذ القانون التجاري والبحري – عميد كلية الحقوق – جامعة بني سويف سابقاً

القاهرة
٢٠١٠م

اهداء خاص الى مكتبة كلية الحقوق
جامعة القاهرة

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
القاهرة

المؤلف
٢٠١٠/١٠/٢٠

الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق

الواقع والآفاق – دراسة قانونية مقارنة

رسالة لنيل درجة الماجستير في القانون التجاري

مقدمة من الباحث
علي شهاب احمد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذة الدكتورة/ سميحة مصطفى القليوبي رئيساً
أستاذة القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمود مختار بريري عضواً
أستاذ القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق- جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد إبراهيم عبيد مشرفاً وعضواً
أستاذ القانون التجاري والبحري- عميد كلية الحقوق- جامعة بني سويف سابقاً

القاهرة
٢٠١٠م

T05-01174

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما

علمتنا إنك أنت العليم

الحكيم

صدق الله العظيم

سورة البقرة، الآية (٣٢)

الفهرس

الموضـــوع	الصفحة
الإهداء	١
شكر وتقدير	٢
المقدمة	٣
الفصل الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي الخاص وأشكاله القانونية	٨
المبحث الأول: التعريف بالاستثمار الأجنبي الخاص وأنواعه	١١
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي الخاص	١٢
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي الخاص	١٧
الفرع الأول: الاستثمار المباشر	١٨
الفرع الثاني: الاستثمار غير المباشر	٢١
المبحث الثاني : الشكل القانوني للاستثمار الأجنبي الخاص	٢٦
المطلب الأول: المشروع الفردي	٢٦
المطلب الثاني: المشروع المشترك	٣٠
المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسية	٣٤
الفصل الثاني: الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي الخاص	٣٩
المبحث الأول : الوسائل الوطنية لحماية الاستثمار الأجنبي الخاص	٤١
المطلب الأول: تعريف نزع الملكية والمصادرة والتأميم	٤٢
المطلب الثاني: القوانين الوطنية في حماية الاستثمار الأجنبي	٤٦
الفرع الأول: القوانين الوطنية لحماية الاستثمار الأجنبي في العراق	٤٦
الفرع الثاني: القوانين الوطنية لحماية الاستثمار الأجنبي في مصر	٥٢
المبحث الثاني: الوسائل الدولية لحماية الاستثمار الأجنبي الخاص	٥٥

المطلب الأول : الحماية الموضوعية	٥٦
الفرع الأول: مفهوم الحد الأدنى لمعاملة الأجانب المقرر بمقتضى العرف الدولي	٥٦
الفرع الثاني : القيود الواردة على حق الدولة في نزع ملكية المال الأجنبي	٥٩
الفرع الثالث: الجزاء المترتب على عدم مراعاة الدولة للقيود التي يفرضها القانون الدولي	٦٥
المطلب الثاني: الحماية الإجرائية (نظرية الحماية الدبلوماسية)	٧٠
الفرع الأول: الحماية الدبلوماسية	٧١
الفرع الثاني: شروط الحماية الدبلوماسية	٧٣
الفرع الثالث: حدود الحماية اللازمة للاستثمارات	٧٦
المبحث الثالث: الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية وفقاً للتشريعيين العراقي والمصري	٧٩
المطلب الأول: الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية وفقاً للتشريع العراقي	٧٩
المطلب الثاني: الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية وفقاً للتشريع المصري	٨٢
الفصل الثالث: المنازعات الناشئة عن عقود الاستثمار الأجنبي الخاص	٨٧
المبحث الأول: المنازعات الاستثمارية والقانون واجب التطبيق والمحكمة المختصة	٩٠
المطلب الأول: التعريف بالمنازعات الاستثمارية	٩١
المطلب الثاني: القانون واجب التطبيق والمحكمة المختصة	٩٣
المبحث الثاني: الجهة المختصة بتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي الخاص	١٠١
المطلب الأول: القضاء الوطني	١٠٢

المطلب الثاني: الجهة التي يختارها أطراف النزاع	١٠٥
المطلب الثالث: التحكيم	١١٣
الفصل الرابع: واقع الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق ومصر وآفاقه	١٢١
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي الخاص في ظل قانون الاستثمار العراقي الجديد رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٧	١٢٥
المطلب الأول: المزايا والضمانات	١٢٧
المطلب الثاني: الالتزامات والإعفاءات	١٣٢
الفرع الأول : التزامات المستثمر	١٣٣
الفرع الثاني : الإعفاءات	١٣٥
المبحث الثاني: مستقبل الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق ومصر	١٤١
المطلب الأول: الواقع السياسي وأثره في مستقبل الاستثمار الأجنبي الخاص	١٤٤
المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي وارتفاع المديونية وأثرها في مستقبل الاستثمار الأجنبي الخاص	١٤٧
الخاتمة	١٥٥
المصادر	١٦٠

ਮਾਇ ਬਾਬਾ ਮੇਰਾ ਗੁਰੂ ਸੋਈ ਜਿਸੁ ਮਾਨਹਿ ਦੁਖੁ ਹੋਇ॥
ਮਾਇ ਸਹ ਬਿਨੁ ਦੂਜੇ ਧਾਰਮ ਭੀਰਥ ਸਭਿ ਮਾਇਆ ਪਾਸਾਰ ਰਹਾਇਆ॥
ਮਾਇ ਸਹ ਬਿਨੁ ਦੂਜੇ ਧਾਰਮ ਭੀਰਥ ਸਭਿ ਮਾਇਆ ਪਾਸਾਰ ਰਹਾਇਆ॥
ਮਾਇ ਸਹ ਬਿਨੁ ਦੂਜੇ ਧਾਰਮ ਭੀਰਥ ਸਭਿ ਮਾਇਆ ਪਾਸਾਰ ਰਹਾਇਆ॥
ਮਾਇ ਸਹ ਬਿਨੁ ਦੂਜੇ ਧਾਰਮ ਭੀਰਥ ਸਭਿ ਮਾਇਆ ਪਾਸਾਰ ਰਹਾਇਆ॥
ਮਾਇ ਸਹ ਬਿਨੁ ਦੂਜੇ ਧਾਰਮ ਭੀਰਥ ਸਭਿ ਮਾਇਆ ਪਾਸਾਰ ਰਹਾਇਆ॥
ਮਾਇ ਸਹ ਬਿਨੁ ਦੂਜੇ ਧਾਰਮ ਭੀਰਥ ਸਭਿ ਮਾਇਆ ਪਾਸਾਰ ਰਹਾਇਆ॥
ਮਾਇ ਸਹ ਬਿਨੁ ਦੂਜੇ ਧਾਰਮ ਭੀਰਥ ਸਭਿ ਮਾਇਆ ਪਾਸਾਰ ਰਹਾਇਆ॥
ਮਾਇ ਸਹ ਬਿਨੁ ਦੂਜੇ ਧਾਰਮ ਭੀਰਥ ਸਭਿ ਮਾਇਆ ਪਾਸਾਰ ਰਹਾਇਆ॥
ਮਾਇ ਸਹ ਬਿਨੁ ਦੂਜੇ ਧਾਰਮ ਭੀਰਥ ਸਭਿ ਮਾਇਆ ਪਾਸਾਰ ਰਹਾਇਆ॥

شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير على توفيقه وهدايته وإعانته لي، على إتمام هذا البحث..

ثم أتقدم بخالص شكري وتقديري وعظيم عرفاني وامتناني إلى أستاذي الجليل العالم في فكره والكبير في ترفعه، الأستاذ الدكتور رضا محمد إبـــراهيم عبيـــد.. أستاذ القانون التجاري والبحري،عميد كلية الحقوق جامعة بنى سويف سابقاً علـــى تكرمه بقبولي تلميذا عنده وتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، والـــذي أســـرني بسعة علمه ورقة تعامله وتقديم النصيحة والمشورة.

وأجد لزاماً علي أن أقدم فائق الشكر والاحترام إلى أستاذتي الدكتورة ســـميحة مصطفى القليوبي أستاذة القانون التجاري والبحـــري بكليـــة الحقـــوق - جامعـــة القاهرة، التي تفضلت مشكورة بقبول الاشتراك في ترأس لجنة الحكم على الرسالة وتقويمها على الرغم من كثرة مشاغلها ، داعياً المولى القدير أن يطيل في عمرها وان يمن عليها بالصحة والعافية .

وكما أتقدم بشكري واحترامي إلى أستاذي الدكتور محمود مختـــار بريـــري أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق – جامعة القاهرة ، الـــذي تفـــضل مشكوراً بقبوله الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة وتقويمها رغم كثرة أعبائه ومشاغله، داعياً المولى القدير أن يمن عليه بطول العمر والصحة والعافية.

وكما أتقدم بالشكر الجزيل لإدارة معهد البحوث والدراسات العربية ممثلاً فـــي عميد المعهد الأستاذ الدكتور أحمد يوسف على ما قدموه مـــن اهتمـــام ورعايـــة للدارسين.

وكما لا أنسى أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل من مد يد العـــون والمـــساعدة لإخراج هذه الرسالة على هذا النحو، وأخص منهم بالذكر أخي الأســـتاذ غيـــاث فيض الله الطائي، وأخي الدكتور طلعت جياد لجي، وأخي الدكتور فوزي حـــسين سلمان.

وأخيرا لا يسعني في هذه المناسبة الطيبة إلا أن اعبر عن عميق شكري وحبي لجمهورية مصر العربية الشقيقة وشعبها المضياف لما لقيته من رعايـــة ومحبـــة طوال سنوات دراستي.

الباحث

مُقَدِّمَة

تمثل الاستثمارات الأجنبية لاسيما الخاصة منها الأساس الذي تبني عليه الدول أملها في النهوض بعمليات التنمية الاقتصادية ، فقد لجأت الدول النامية في ظروف مختلفة إلى الاستثمار الأجنبي الخاص ، لتوفر رأس المال اللازم لإنشاء صناعات متطورة ، في مجالات عديدة ، و بصفة خاصة في مجال الصناعات الثقيلة و الصناعات الاستخراجية التي تزيد من حجم الصادرات الوطنية ، إلى جانب الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية و الرأسمالية للوفاء باحتياجات السوق المحلية و تلتزم المشروعات الأجنبية في كثير من الأحوال بتقديم المعرفة العلمية و التدريب الفني و الإداري للعاملين المحليين دون مقابل . و يقرر البعض إن الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي الخاص تستفيد منه فائدة مزدوجة ، فهو يقدم رأس المال اللازم لخلق اقتصاد صناعي متطور ، كما يوفرلها في نفس الوقت الخبرة و التدريب لمواطنيها دون مقابل.

و هو ما لا يحققه الاختصار على الاستعانة بالقروض الأجنبية ، حيث تضطر الدول المضيفة إلى استيراد المعرفة و الخبرة الفنية من الخارج و تتحمل نتيجة لذلك أعباء مالية باهظة.

أهمية الموضـــــوع:

يمثل الاستثمار الأجنبي الخاص في الوقت الحاضر دعامة أساسية لكثير من اقتصاديات الدول ، وقد أصبح دوره واضحا بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي عصفت بكثيرٍ من اقتصاديات هذه الدول كبيرها و صغيرها ، الأمر الذي نتج عنه تقليص الإنفاق الحكومي للدولة و أدى إلى ظهور الكثير من المشاكل الاقتصادية بل و حتى الاجتماعية ، ذلك أن الهيكل الاقتصادي العام للدولة و القائم على أساس التمويل الحكومي من الموازنة العامة ، قد الجأ الدول إلى التعويض عن ذلك النقص الحاصل في موارد الموازنة عن طريق اللجوء إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية و بالذات الخاصة منها.

و هو أمر يدعو إلى النظر لهذا الموضوع بكثير من العناية و التمحيص لاسيما و إن النظرة إلى الاستثمار الأجنبي الخاص لازالت تمثل إلى الأمس القريب و خاصة في العراق ، على أنها علامة أو اثر من أثار التدخل الأجنبي في الاقتصاد الوطني و هذا ما يدعونا في العراق إلى أن نضع لهذا الموضوع الكثير من الضوابط و المعالجات ، علماً أن البلد يمر

بمرحلة تحول خطيرة في الانفتاح نحو السوق الحر و جذب الاستثمارات الأجنبيـــة بعـــد أن أنهكت الحروب اقتصاده.

و العراق الجديد بتراكماته القديمة الناتجة عن نمط الـــسياسات المعتمـــدة وظـــروف الحصار الاقتصادي يحاول أن يتخطى مرحلة الانغلاق و العزلة إلى مرحلة الانفتاح و التحول نحو اقتصاد السوق الحر ، و هذه المرحلة ينبغي أن تكون مقرونة بسلـــسلة مـــن الـــسياسات الاقتصادية التي تؤمن له التحول و الانتقال التدريجي السليم ، ممـــا يتطلـــب التفاعـــل مـــع التطورات الجديدة، خاصة في مجال التطور التكنولوجي ، إذ لا يمكن للعراق أن يبقى بعيـــداً عن حركة التطورات الدولية و لا يمكن أن يبقى منغلقا على ذاته.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن مصالح الاستثمارات الأجنبية الخاصة والشركات الأجنبية ليست متوافقة و متطابقة مع مصالح و أهداف التنمية في العراق بشكل دائم ، بل هي في حالة تقاطع أحيانا مما يتوجب التعامل معها ببعد استراتيجي يستظل بمبدأ حماية الاقتصاد العراقـــي من الهيمنة الأجنبية على الموارد الاقتصادية الوطنية.

أي من الضروري وضع خطوات عملية تؤمن عملية التعامل الايجابي معهـــا ، فـــلا يكون تعاملا عشوائيا و مطلقا ، و يجب أن نبلور رؤية و إدراكا مفاده حتمية التعامـــل مـــع سياسات الانفتاح الاقتصادي و ما تنطوي عليه من دخول الشركات الأجنبية و عدم الإخـــلال بجوهر عملية التحول و التنمية الاقتصادية الشاملة.

إن المشكلة الحقيقية التي تعاني منها الدول النامية كدولتي المقارنة العراق و مـــصر لها عدة أسباب من أهمها ، عدم قدرة هذه الدول على استغلال ما لديها من مـــوارد بالـــشكل المناسب ، إما بسبب قلة الخبرة التقنية أو انعدامها ، أو لعدم توفر الأموال اللازمـــة لـــذلك و لغرض تجاوز هذه المعوقات ولت هذه الدول وجهها شطر الاستثمارات الأجنبية الخاصة كحل امثل ، يخفف وطأة مشكلة التنمية نظراً لما تحققه مثل هذه الاستثمارات من أثار في الهيكـــل الاقتصادي للبلد المضيف للاستثمار ، فالاستثمار الأجنبي الخاص القادم من خـــارج حـــدود الدولة ينقل دون أدنى شك خبرات تقنية و أموالا لازمة تعتبر من الأهمية بالنـــسبة للدولـــة المضيفة للاستثمار ،ويحقق خفضا لمعدلات البطالة و استغلالا امثل لمواردها و استفادة اكبر من التقنية المتاحة ، و تحقيقاً أفضل لما تصبو إليه من أهداف تصب في مصلحة تنمية هـــذا البلد سواء في موارده أو هيكله الاقتصادي أو ميزان مدفوعاته.

مشكلة البحث

تظهر مشكلة البحث في تحديد ماهية الاستثمار الأجنبي الخاص الذي سيكون دخولـــه إلى الاقتصاد الوطني أكثر سهولة و سلاسة من الاستثمار الأجنبي العام الذي تتولاه دولة من

الدول . و البحث في عدم التناسب الواضح بين حجم الحماية و الضمانات المتاحة للاستثمار الأجنبي في العراق و مصر و الدور الكبير الهام الذي يمكن أن يؤديه هذا الاستثمار للتنمية الاقتصادية لهذه الدول إضافة إلى البحث عن ما يمكن أن يوضع من ضوابط و أحكام يمكن من خلالها جذب الاستثمارات الأجنبية إلى دولتي المقارنة في الدراسة (العراق و مصر) وبالشكل الذي يؤدي إلى النهوض بالاقتصاد الوطني و التنمية الشاملة ، و في ذات الوقت عدم فتح المجال لتلك الاستثمارات بان تأخذ زمام المبادرة في تحديد القرار الاقتصادي الداخلي ، الأمر الذي قد يؤدي إلى نتائج وخيمة حتى على مستوى القرار السياسي و مبدأ استقلال الدولة و سيادتها.

أهداف البحث:-

١. التعرف على الإجراءات التي اتخذتها دولتا(العراق و مصر) بشأن تحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة و القطاعات التي وظف بها.
٢. مدى تأثير الواقع السياسي و الأمني والاقتصادي في العراق و مصر على دخول الاستثمارات الأجنبية الخاصة.
٣. التعرف على السياسات التشريعية لقوانين الاستثمار والسياسات الاقتصادية التي تتحكم بعملية جذب الاستثمار الأجنبي.

خطة الدراسة

تتوزع الدراسة إلى أربعة فصول فضلا عن المقدمة و الخاتمة و قائمة المصادر وكما يلي:

الفصل الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي الخاص وأشكاله القانونية، وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالاستثمار الأجنبي الخاص وأنواعه.

المبحث الثاني: الشكل القانوني للاستثمار الأجنبي الخاص.

الفصل الثاني: الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي الخاص، وينقسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الوسائل الوطنية لحماية الاستثمار الأجنبي الخاص.

المبحث الثاني: الوسائل الدولية لحماية الاستثمار الأجنبي الخاص.

المبحث الثالث: الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية وفقاً للتشريعيين العراقي والمصري.

الفصل الثالث: المنازعات الناشئة عن عقود الاستثمار الأجنبي الخاص، وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: المنازعات الاستثمارية والقانون واجب التطبيق والمحكمة المختصة.

المبحث الثاني: الجهة المختصة بتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي الخاص.

الفصل الرابع: واقع الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق ومصر وآفاقه، وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي الخاص في ظل قانون الاستثمار العراقي الجديد رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

المبحث الثاني: مستقبل الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق ومصر.